● أخبار قصيرة

طهران ودوشنبه توقّعان مذكرة تفاهم في مجال سكك الحديد

وقّعت إيران وطاجيكستان مذكرة تفاهم من شأنها أن تفتح فصلاً جديداً في تعزيز التعاون في مجال سكك الحديد بين البلدين.
تم توقيع مذكرة التفاهم هذه من قبل مساعد وزارة الطرق والتنمية الحضرية والمدير التنفيذي لشركة سكك الحديد الإيرانية جبار علي ذاكري، ومدير المؤسسة الحكومية الموحدة لسكك الحديد في طاجيكستان ميرزا عليف كميل جمعة خان. وتهدف هذه المذكرة إلى الإستفادة المثلى من القدرات الحالية وزيادة النقل بسكك الحديد الدولية، والسماح للعربات الإيرانية بالسفر على شبكة سكك الحديد الطاجيكية. كما يعد نقل العربات الإيرانية من شبكة سكك الحديد الطاجيكية إلى سكك الحديد الأخرى بنداً آخر في هذه المذكرة.

إيران تصبح حلقة الوصل بين كازاخستان وعُمان

تخطط كازاخستان وسلطنة عمان لإنشاء ممر نقل دولي جديد عبر إيران، مما سيعمل على توسيع القدرات اللوجستية لآسيا الوسطى بشكل كبير وتعزيز العلاقات مع الشرق الأوسط.
وخلال لقاء نائب رئيس الوزراء وزير الاقتصاد الوطني الكازاخستاني سيريك جومانجارين، ووزير المالية العماني سلطان بن سالم الحبسي، تمت مناقشة إمكانية إنشاء ممر نقل دولي جديد «كازاخستان - عُمان» عبر الأراضي الإيرانية. ونظراً للموقع الجغرافي الاستراتيجي لسلطنة عُمان وخططها لأن تصبح مركزاً لوجستياً رئيسياً في الشرق الأوسط، اقترح الجانب الكازاخستاني دراسة إمكانية إنشاء ممر نقل دولي جديد «كازاخستان-عُمان» عبر الأراضي الإيرانية. كما نوقشت آفاق العمل المشترك لزيادة حجم حركة النقل العابر (الترانزيت) وتطوير البنية التحتية لممر النقل الدولي «شمال-جنوب».

عقد اجتماع اللجنة المشتركة الإيرانية-الأذربيجانية للطاقة في باكو

إنعقدت الدورة الرابعة والخمسون للجنة المشتركة الدائمة لاستغلال موارد المياه والطاقة من نهر أرس الحدودي في باكو، بمشاركة ممثلين من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية أذربيجان.
وخلال الاجتماع الذي عُقد يوم السبت، أجرى الجانبان تقييمًا شاملًا للإتفاقيات السابقة، ودرسا السعات التخزينية الحالية للمياه في السدود المشتركة، وحللا الطلب المتوقع على المياه للعام المقبل.
وتوّجت المناقشات بصياغة إتفاقيات جديدة وتدابير تخطيط استراتيجي تهدف إلى تعظيم كفاءة موارد مياه نهر أرس. ومن المقرر دمج القرارات التي تم التوصل إليها في هذه الدورة في جدول أعمال البلدين، مما يضمن التنفيذ المتماسك والإدارة المستدامة للموارد.

رئيس الجمهورية يحضر الجلسة المشتركة للناشطين الاقتصاديين الإيرانيين والعمانيين في مسقط

والإتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً

توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية بين إيران وعُمان

الوفاق/ أكد مديرعام مكتب غرب آسيا في منظمة تنمية التجارة الإيرانية، أن توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية يعد من أهم الوثائق الموقعة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسلطنة عمان.
وأشار عبدالأمير ربيهاوي، أمس الأحد، إلى الإنجازات التي حققتها زيارة رئيس الجمهورية إلى عمان؛ وأوضح: أن عمان تُعتبر واحدة من الدول المتوافقة سياسيًا واقتصاديًا مع إيران، ويبدو أن هذه الزيارة جاءت في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي، وقد تم توقيع ١٨ وثيقة خلال هذه الزيارة، منها ٤ وثائق تتعلق بوزارة الصناعة والمناجم والتجارة، والتي تشمل التعاون في مجالات الجيولوجيا والاستكشافات المعدنية، وتطوير التعاون في المعارض والمناطق الصناعية، وأخيرًا توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية.
وأوضح ربيهاوي: إن توقيع إتفاقية التجارة التفضيلية هو أهم وثيقة تم توقيعها خلال هذه الزيارة؛ مضيفًا: إن الجهة المسؤولة عن هذه الإتفاقية هي منظمة تنمية التجارة الإيرانية، ومن المؤكد أن توقيع هذه الإتفاقية سيوفر أرضية لتطوير التعاون التجاري بين البلدين. كما توقع أن يسير القطاع الخاص جنبًا إلى جنب مع الحكومة لفتح أسواق جديدة للمنتجات الإيرانية. وأضاف: إنه تم أيضًا توقيع مذكرات تفاهم في مجالات الاستثمار، والجمارك، والقضاء، والطرق، والإعمار، والصحة، والثقافة مع الجانب العماني.
وأشار ربيهاوي إلى أن وزير الصناعة والمناجم والتجارة، تم اختياره كوزير رئيسي لهذه الزيارة وأمين المؤتمر التجاري، حيث حضر الاجتماع مع التجار بحضور رئيس الجمهورية ووزير التجارة والصناعة العماني ووزراء الخارجية من كلا البلدين، وقال: تم تنظيم مؤتمرين تجاريين آخرين على هامش هذه الزيارة، حيث كان الأول حول الاستثمار والثاني B2B، حيث تم مناقشة احتياجات الطرفين، وقد شهدت هذه المؤتمرات مشاركة نشطة وواسعة من القطاعين الخاص والعام.
وأكد مديرعام مكتب غرب آسيا في منظمة تنمية التجارة على تأثير الإتفاقيات الموقعة بين البلدين في تطوير التجارة الخارجية، مشيرًا إلى أن تنفيذ إتفاقية التجارة الخارجية بعد التصديق عليها من قبل مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) ستؤثر بشكل إيجابي على مسار تطوير التجارة مع عمان، ومن المؤكد أن إتفاقية الاستثمار، والتجارة الجمركية، ومذكرات تفاهم المناطق الصناعية والمعارض ستسهل التجارة بين البلدين وتزيد من حجم التبادلات التجارية.

رفع حجم التبادل التجاري إلى ٢٠ مليار دولار

من جانبه، أعلن رئيس الغرفة التجارية المشتركة بين إيران وعُمان أنه خلال زيارة رئيس الجمهورية إلى سلطنة عُمان، تم الإتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً.
وقال جمال رازقي جهرمي، الأحد، حول إنجازات ونتائج الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية والوفد المرافق له إلى عُمان: رافق الرئيس وفد يتألف من ٩٠ شخصاً من القطاع الخاص، حيث تربط هؤلاء علاقات تجارية مع عُمان أو يسعون لإنشاء مثل هذه الروابط. وأوضح: اليوم الأول من الزيارة شهد عقد مؤتمر للاستثمار المشترك بحضور وزير الصناعة والتجارة العُماني؛ بالإضافة إلى لقاءات بين تجار البلدين ناقش خلالها الاقتصاديون التحديات والمشكلات التي تواجههم. وفي اليوم الثاني، عُقد اجتماع بحضور رئيس الجمهورية والوزراء ومحافظ البنك المركزي.
وانتقد رئيس الغرفة التجارية المشتركة بين إيران وعُمان «ضعف التبادل التجاري بين البلدين رغم العلاقات السياسية العميقة والممتدة»، وقال: رغم نمو التجارة بنسبة ٤٠ إلى ٦٠٪ خلال السنوات الثلاث الماضية، إلا أن حجم التبادل التجاري بين إيران وعُمان لم يتجاوز ٣ مليارات دولار، أي ما يعادل ثُمن تجارة إيران مع بعض دول الخليج الفارسي.

إجراءات عملية لتعزيز التجارة

وأشار رازقي جهرمي إلى إجراءات عملية لتعزيز التجارة، منها:
- إنشاء مؤسسة مالية مشتركة في عُمان خلال الشهر المقبل لتسهيل التحويلات النقدية.
- افتتاح خط ملاحي مباشر بين تشابهار وعُمان بالتعاون مع المنطقة الحرة في تشابهار والغرفة التجارية العُمانية.
- تخصيص ألف متر مربع في عُمان لاستضافة الشركات الإيرانية القائمة على المعرفة.
- خفض التعريفات الجمركية بين البلدين.
يشار إلى أن زيارة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الدكتور مسعود بزشكيان، والوفد المرافق -التي لاقت ترحيباً واسعاً من القطاع الخاص- إلى سلطنة عمان شهدت خطوات عملية لتسهيل التبادل الاقتصادي بين البلدين.

«آبرين» خطوة استراتيجية نحو تطوير النقل واللوجستيات

إيران تدشّن أوّل ميناء جاف في تاريخها

أعلنت إيران رسميًا تشغيل ميناء «آبرين» الجاف جنوب غربي طهران، كأول منشأة من نوعها في البلاد، في خطوة تُعد محورية لتعزيز شبكة النقل متعددة الوسائط وربط البلاد بالممرات الدولية، لاسيما بين الصين وأوروبا.
ورغم هذه الإنطلاقة، ما تزال الطاقة التشغيلية الكاملة للميناء غير مستغلة، ما يطرح تساؤلات حول تحديات التنفيذ وسرعة تفعيل القدرات اللوجستية للمشروع.
دخل ميناء «آبرين» الجاف، الذي يقع في منطقة إسلامشهر (جنوب غربي العاصمة طهران) حيّز التشغيل في الأسبوع الأخير من مايو ٢٠٢٥، ليكون أول ميناء جاف نشط في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويُنظر إلى المشروع على أنه تطور استراتيجي في إطار مساعي إيران لتطوير بنيتها التحتية للنقل واللوجستيات، خاصة في مجال الربط السككي الإقليمي والدولي.
يمتد الميناء على مساحة ٧٠٠ هكتار، ويشكّل عقدة تقاطع رئيسية بين خطوط السكك الحديدية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، كما يتميز بقربه من مطار الإمام الخميني(رض) والمنطقة الاقتصادية الخاصة المحيطة به، ما يعزز من مكانته كمركز لوجستي إقليمي بارز.
تبلغ قدرة «آبرين» الاستيعابية ٣٠ قطارًا يوميًا، مع إمكانية مناولة نحو ٦٠٪ من واردات البلاد، مما يساهم في تخفيف الضغط على الموانئ البحرية، مثل بندرعباس وتشابهار، وتقليص الاعتماد على الشاحنات في نقل البضائع، ما يؤدي بدوره إلى خفض استهلاك الوقود والانبعاثات الكربونية، وتقليل الحوادث والازدحام على الطرق. ويضم المشروع في مرحلته الحالية مستودعات جافة، وثلاجات، وساحات للحاويات، إلى جانب ثلاثة خطوط سكة حديد نشطة. وقد استقبل مؤخرًا أول قطار بضائع صيني قادم من مدينة «يي وو»، في مؤشر على بدء تشغيله الدولي، ضمن خطة استثمارية بقيمة ٤٠ مليون دولار مقسمة على مرحلتين، تُستكمل خلال خمس سنوات.
رغم هذه التطورات، تشير التقارير إلى بطء في استغلال كامل قدرات الميناء، إذ لم يتم استقبال سوى قطارين دوليين منذ العام الماضي، رغم الجاهزية الفنية للموقع. ويأمل القائمون على المشروع في استقطاب استثمارات إضافية تصل إلى ٥ تريليونات تومان (نحو ١٠٠ مليون دولار)، لتفعيل الإمكانات المتاحة وتسريع وتيرة العمل.
ويُعد إنشاء الموانئ الجافة من أبرز الحلول العالمية لتسهيل حركة التجارة، حيث تجمع بين خدمات النقل البرّي والسككي والجوي والبحري، وتوفر تسهيلات جمركية وخدمات تخزين ومعالجة لوجستية تضيف قيمة للسلع.
وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لإيران كمفترق طرق بين آسيا الوسطى وأوروبا والخليج الفارسي، فإن مشروع «آبرين» قد يكون نقطة تحوّل رئيسية في مسار التجارة الإقليمية والدولية.

خط سكة حديد التنمية في غرب آسيا يمر عبر إيران

في إجتماع إقليمي حضره كبار المسؤولين التنفيذيين في قطاع السكك الحديدية في دول غرب آسيا، برهنت إيران مجددًا على دورها المحوري في النقل الدولي بالسكك الحديدية.
إنعقدت الدورة الخامسة والثلاثون للجمعية الإقليمية لسكك حديد الشرق الأوسط التابعة للاتحاد الدولي للسكك الحديدية في طهران يوم الأربعاء الماضي ٢٨ مايو/ أيار، بمشاركة المدراء التنفيذيين لسكك حديد إيران وتركيا وأفغانستان والعراق. ويُعد هذا الاتحاد الهيئة التنسيقية الرئيسية للنقل بالسكك الحديدية في جميع أنحاء العالم، ومقره باريس. وقال المدير التنفيذي لشركة سكك حديد الجمهورية الإسلامية الإيرانية جبار علي ذاكري: لقد خططنا لنقل ٥٤ مليون طن من البضائع عبر شبكة السكك الحديدية في البلاد بحلول نهاية هذا العام، منها حوالي ٨ ملايين طن تتعلق بالتبادلات الدولية، بما في ذلك الصادرات والواردات والعبور.
وأعلن ذاكري عن تعزيز دبلوماسية السكك الحديدية مع الدول المجاورة، واعتبرها جزءًا من استراتيجية إيران لزيادة حصة النقل بالسكك الحديدية في الممرات التجارية.
جعل الموقع الجيوسياسي لإيران منها حلقة وصل طبيعية بين الصين وآسيا الوسطى وروسيا وأوروبا. وأصبحت المسارات المعروفة باسم ممرات الشمال والجنوب والشرق والغرب أدوات تنافسية للدول للوصول إلى الأسواق العالمية.
كما تعمل إيران على تعزيز مكانتها على هذه المسارات من خلال تطوير خطوط السكك الحديدية وتوسيع الروابط الحدودية.
من بين المشاريع التي تمت مناقشتها في هذا الاجتماع، إنشاء خط سكة حديد شلمجة-البصرة بين إيران والعراق؛ بالإضافة إلى إنشاء خط سكة حديد جديد بين إيران وتركيا انطلاقًا من حدود «جشمه ثريا». كما طُرحت زيادة نقل البضائع من أفغانستان إلى تركيا عبر الأراضي الإيرانية كأحد الأهداف التشغيلية لهذا العام.
وأكد المدير التنفيذي لشركة سكك الحديدية الإيرانية على ضرورة تحديث المعارف التخصصية لموظفي السكك الحديدية، معربًا عن ترحيب إيران بالتعاون الدولي في مجال التعليم والتخصص في هذا المجال. ومن شأن هذا الإجراء أن يمهد الطريق لنقل التكنولوجيا وتحسين المهارات التقنية في شبكة السكك الحديدية في البلاد.
وفي ختام الاجتماع، أعرب الأعضاء الحاضرون من العراق وتركيا وأفغانستان؛ بالإضافة إلى ممثلي اتحاد السكك الحديدية الدولي، عبر الفيديو كونفرانس، عن تقديرهم لجهود إيران في عقد هذا الاجتماع، وأكدوا على استمرار التعاون المشترك من أجل تطوير النقل بالسكك الحديدية في المنطقة.

إيران تعلن استعدادها لرفع حجم التبادل التجاري مع تركمانستان

صرّح سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى تركمانستان: يُمكن أن يصل حجم التبادل التجاري بين إيران وتركمانستان إلى ٥ مليارات دولار سنويًا، بالنظر إلى الإمكانات المتاحة في البلدين؛ وفي هذا الصدد، تُبذل جهود حثيثة لتوسيع التعاون الاقتصادي.
وقال علي مجتبى روزبهاني، السبت، خلال اجتماع متخصص حول «التعرف على الفرص التجارية وتطوير العلاقات مع تركمانستان» في بجنورد: بلغت صادرات إيران إلى تركمانستان حاليًا حوالي ١٠٠ مليون دولار؛ لكن في ظل الظروف المناسبة، تم تحديد هدف لزيادة هذا الرقم إلى ثلاثة أو حتى خمسة مليارات دولار.
وأضاف: لتحقيق هذا الهدف، يجب تحسين جودة السلع المصدرة، ويجب تعريف الجانب التركماني بالقدرات الإنتاجية للبلاد، خاصة في المحافظات الحدودية المستهدفة.
وفي إشارة إلى العلاقات السياسية المستقرة بين البلدين، قال السفير روزبهاني: تتمتع إيران وتركمانستان بحدود آمنة ومستقرة، وقواسم ثقافية ولغوية وعرقية مشتركة، تشكل أساسًا لتطوير شامل للتعاون.
وأكد أن التعاون بين البلدين يدخل مرحلة جديدة، وقال: يستمر استيراد السلع الاستراتيجية، كالكهرباء، من تركمانستان، كما يجري العمل على إبرام إتفاقيات في مجال الغاز. وأضاف: يمكن أن تكون مقايضة السلع أيضًا أحد محاور التعاون بين البلدين؛ وفي هذا الصدد، يلعب إثبات قدرات القطاع الخاص الإيراني دورًا محوريًا.